ظواهر فى المطابقة والإعراب

١- العـــدد

١- **من الثلاثة إلى العشرة** : تثبت التاء مع المذكر وتسقط مع المؤنث ويضاف العدد فى الحالتين إلى الجمع نحو ثلاثة رجال وثلاث نساء.

٢- **المائة والألف** : تصافان إلى المفرد نحو: مائة رجل وألف امرأة.

٣- **من أحد عشر إلى تسعة عشر** : عدد مركب من جزءين وحكمه أن يعامل الجزء الأول معاملة المفرد ويعامل الثانى عكس ذلك، فتقول:

أ ـ

المذكر	المؤنث	المذكر	المؤنث
أحد عشر	إحدى عشرة	اثنا عشر	اثنتا عشرة أو ثنتا عشرة
ثلاثة عشر	ثلاث عشرة	أربعة عشر	أربع عشرة
خمسة عشر	خمس عشرة	ستة عشر	ست عشرة
سبعة عشر	سبع عشرة	ثمانية عشر	ثمانى عشرة أو ثمان عشرة
تسعة عشر	تسع عشرة		

ب ـ فى «اثنى عشر» و «اثنتى عشرة» ينصب الجزء الأول نصب المثنى المضاف ويبنى غيرهما على فتح الجزءين فى التذكير والتأنيث والتمييز منصوب فى جميع هذه المركبات.

٤- **العقود من عشرين إلى تسعين** :

أ ـ يأتى العدد بلفظ واحد للمذكر والمؤنث.

ب ـ التمييز مفرد منصوب.

حـ ـ يعامل النيِّف بعده معاملته حال الإفراد.

٥- **صياغات أخرى** :

أ ـ يصاغ من اثنين إلى عشرة اسم فاعل مثل ثان وثالث ورابع الخ للمذكر وبالتاء للمؤنث.

ب ـ لاسم الفاعل المذكور استعمالان :

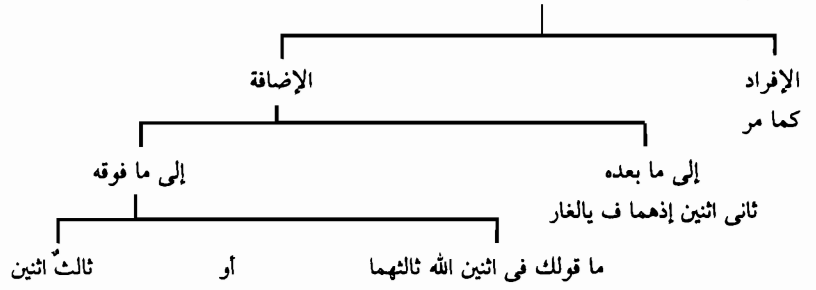

٦- يجوز فى صيغة «فاعل» من العدد المركب ثلاثة أوجه:

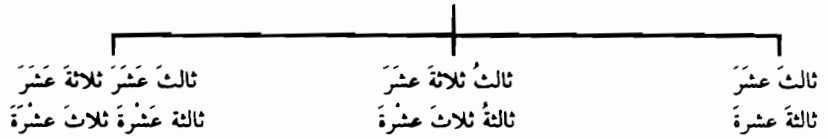

٧- لا يستعمل «فاعل» من العدد المركب للدلالة على جعل الأقل مساويا لما فوقه فلا يقال: رابعَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ ولا مؤنثه.

٨- يقلب «واحد» إلى «حادى» وواحدة إلى «إحدى» ويستعملان مع عَشَرَ وعَشْرَةَ وعشرين والعقود إلى تسعين.

٢- مالا يتصرف

١- المقصود بما لا ينصرف الاسم الممنوع من التنوين على رغم أنه معرب.

٢- التنوين من حروف المعانى إذ يأتى لإفادة التمكين أو العوض أو المقابلة الخ.

٣- المبنيات جميعا غير متمكنه ومن ثم لاتنون.

٤- المتمكن ما لايشبه الفعل وحكمه الصرف (أى التنوين) ويجر بالكسرة فى كل الحالات.

٥- غير المتمكن ما أشبه الفعل وهو ممنوع من الصرف ويجر بالفتحة إلا إذا اقترن بأل أو كان مضافا.

٦- **موانع الصرف**

- المنع لعلتين
  - علل تصحب العلمية
    - أ ـ زيادة الألف والنون كعثمان
    - ب ـ العدل كعُمَر وسَحَر (لسحر يوم بعينه)
    - حـ ـ وزن الفعل كأحمد ويَعْلَى.
    - دـ التأنيث بالتاء مطلقا كفاطمة أو بدونها فيما زاد على الثلاثة كزينب وينون الثلاثى إذا سكن وسطه كهند.
    - هـ ـ العجمة مع الزيادة على الثلاثة كإبراهيم.
    - و ـ التركيب المزجى كمعد يكرب.
    - ز ـ ألف الإلحاق بالمؤنث كعَلْقَى وأَرْطَى.
  - علل تصحب الوصفية
    - أ ـ زيادة الألف والنون نحو سهران.
    - ب ـ العدل نحو مثنى وثلاث وأُخر.
    - حـ ـ وزن أفعل فعلاء نحو أحمر وأخضر.
- المنع لعلة واحدة
  - أ ـ ألف التأنيث مطلقا (مقصورة أو ممدودة)
  - ب ـ صيغة منتهى الجموع (وهى كل جمع بعد ألفه حرفان أو ثلاثة ثانيها ساكن) إلا أن تنون للعوض كجوار وغواشٍ أو يسمى بها كشراحيل وإذا اعتل آخر هذا الجمع عومل معاملة المنقوص كجوارٍ وغواشٍ.

٧- ما يمنع من الصرف لعلتين يصرف عند زوال إحداهما.

٨- يصرف الممنوع من الصرف لضرورة الشعر ويمنع المصروف للضرورة أيضا.

٣-الحكاية

المنع لعلتين

بأىّ

يحكى فيها الاعراب والنوع والعدد

وصلاً ووقفًا، فتقول فى:

جاء نى رجـل: أىٌّ يافتى

رأيت رجلاً : أيًّـا يافتى

مررت برجل : أىٍّ يافتى

جاءتنى امرأة : أيَّةٌ يافتى

ويثنى ذلك ويجمع

بمَنْ

يحكى الإعراب فيها بتحريك النون

وتشبع الحركة فيتولد مِن اشباعها حرف

مجانس لها يحكى فيه النوع والعدد،

ولا يكون ذلك إلا فى الوقف فقط

تقول فى:

جاءنى رجل : مَنُو

رأيت رجلا : مَنَا

مررت برجل : مَنِى

وفى أنت بنتُ : مَنَهْ رفعا ونصبا وجرا

ويقال: منان ومنتان ومنون ومنات

ولا يحكى بها فى الوصل.

عن العلم

يحكى العلم بعد مَنْ إن لم يتقدم عليها

حرف عطف فتقول فى:

جاءنى زيدٌ : مَنْ زيدٌ

رأيت زيدًا : من زيدًا

مررت بزيدٍ : مَنْ زيدٍ

ولاحكاية مع سبق العطف لَمَنْ نحو:

ومَنْ زيدُ

ولا مع غير العلم من المعارف نحو:

مَنْ غلامُ زَيْدٍ

٤- إعراب المقصور والممدود

١- المقصور اسم يقدر إعرابه على ألف لازمة :

وهو قسمان

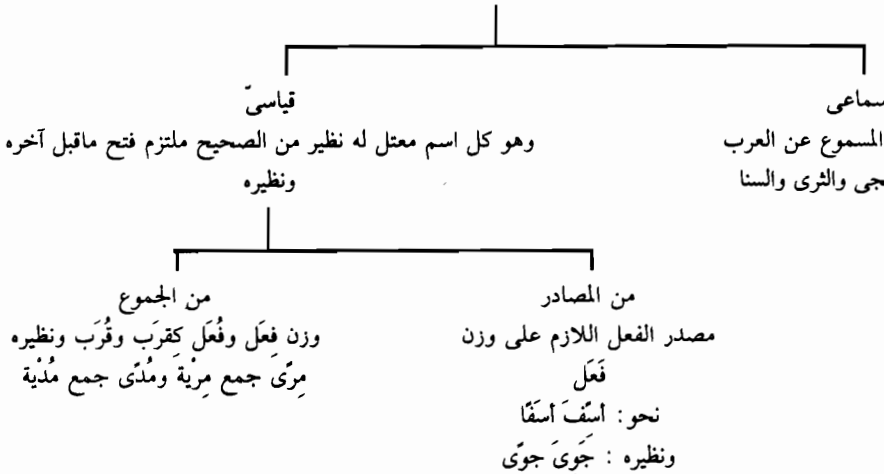

٢- الممدود الاسم الذى فى آخره همزة تلى ألفا زائدةً نحو: حمراء وكساء ورداء.

وهو قسمان

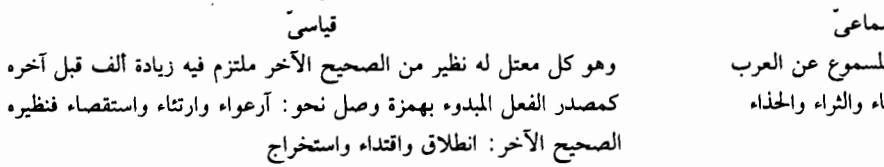

٣- لا خلاف فى جواز قصر الممدود وبلا شروط وفى العكس خلاف فقد منعه البصريون وأجازه الكوفيون.

٤- يتضح مما مضى أن إعراب المقصور ينبنى على فكرة المعاقبة وأن إعراب الممدود يتم بواسطة العلامة الإعرابية.

٥- الوقف ظاهرة موقعية مرتبطة بتقطيع الكلام